لنسبة مقدار آ الى مقدار ب اعظم من لنسبة مقدار د الى مقدار ز

بالمشهور. واقول انها اعظم ~~من نسبة مقدار~~

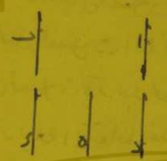

~~د الى مقدار~~ ز منها بالتحقيق الصـــا

برهانه ان لم يكن فهي مثلها او اصغر منها

فان كانت مثلها كانت نسبة آ الى ب بالمشهور

كنسبة د الى ز وقد قلنا انها اعظم منها هذا محال

وان كانت اصغر منها فقد دان نسبة آ الى ب

كنسبة د الى ه بالحقيقة فنسبة د الى ه اصغر من نسبة د الى ز

فيكون ز اعظم من د بالحقيقة كما بينا في الشكل المقدم ولنسبة

آ الى ب كنسبة د الى ز في المشهور فنسبة د الى ز بالمشهور

اعظم من نسبة د الى ه فيكون ز اصغر من د وقد كان اعظم منه

هذا محال فليست نسبة آ الى ب اصغر من نسبة

د الى ز اذن اعظم منها وذلك ما اردنا ان نبين

وعكس هذا الشكل لنسبة مقدار آ الى ب بالحقيقة

اعظم من نسبة د الى ز فاقول انها بالمشهور كذلك

فان لم يكن فلا يخلو ان يكون النسبة مثل النسبة والا لزم المحال المذكور



فليكن نسبة آ الى ب اصغر من نسبة د الى ز بالمشهور ولتكن ان

نسبة آ الى ب بالمشهور كنسبة د الى ه فنسبة د الى ه اصغر

من نسبة د الى ز فيكون ه اعظم من ز ولنسبة آ الى ب بالمشهور

كنسبة د الى ه فنسبة د الى ه اصغر من نسبة د الى ز فيكون ه

اعظم من ز ولنسبة آ الى ب بالمشهور كنسبة د الى ه فبالحقيقة كذلك

فنسبة د الى ه بالحقيقة اعظم من نسبة د الى ز فيكون ه اصغر من ز

وقد كان اعظم منه هذا محال فنسبة آ الى ب بالمشهور اعظم من نسبة د الى ز

وذلك ما اردنا ان نبين. فقد بينا ان ما ذكره اقليدس من ترسيم عظم النسبة

وصغرها هي من لوازم عظم النسبة وصغرها الحقيقيين وهو ان كل نسبة عظمى

بالمشهور فهي ايضا عظمى بالحقيقة وكذلك الصغرى وعكسه ان كل نسبة

عظمى بالحقيقة فهي ايضا نسبة عظمى بالمشهور وكذلك الصغرى وباقي الاحوال

من التركيب والتفصيل والابدال والعكس ونسبة المساواة وغير ذلك

من الاحكام التي ذكرها اقليدس في صدر المقالة الخامسة وفي ضمنها

مما يتعلق بها وما يتبرهن بها من غير احتياج الى غيرها فكلها من لوازم النسبة

الحقيقية ولوازم التناسب الحقيقي وكذلك النسبة العظمى والصغرى ولما

تاليف النسبة وتفصيلها الغير محتاج اليها في المقالة الخامسة بل الاحتياج اليها

Copyright © King Saud University